نمو الإقراض يتراجع هامشياً ليصل إلى 1.7 في المئة خلال أغسطس

«الوطني»: تراجع أسعار النفط خلال أكتوبر يهدد أي زيادة مقبلة في الإنتاج

رسم بياني توضيحي يظهر إنتاج النفط الكويتي

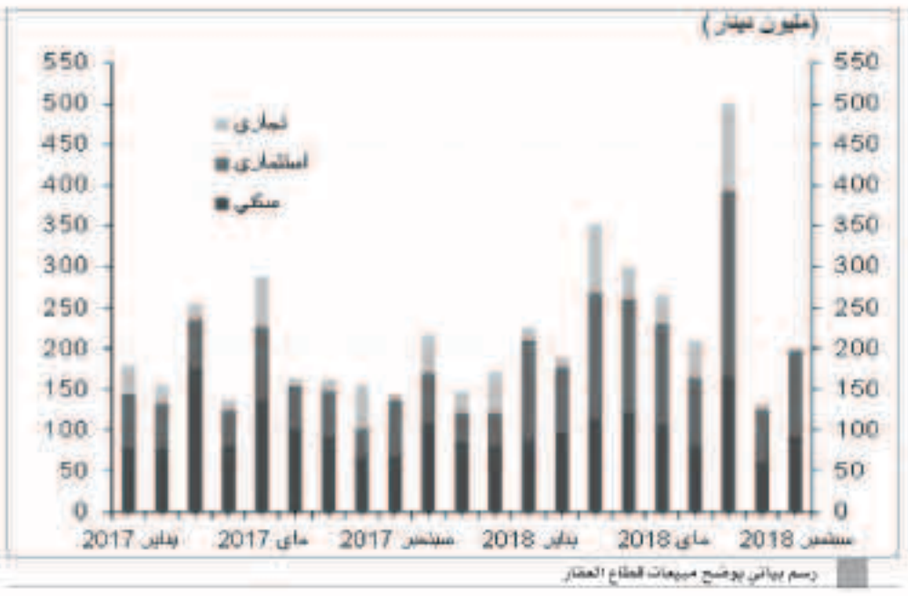

رسم بياني يوضح مبيعات قطاع العقار

اوضح تقرير اقتصادي متخصص للبنك الوطني ان اسعار النفط تراجعت بشدة في اكتوبر ماحية كل المكاسب التي حققتها منذ أغسطس، في ظل توقعات بزيادة العرض، وقد يؤدي تراجع أسعار النفط إلى دفع الأوبك لخفض الإنتاج، والذي قد يؤدي بدوره إلى تراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي الكويتي. ومن جهة أخرى، فان التوقعات تضاءلت بشان خفض مستويات العجز في ميزانية العام الحالي مقابل العام الماضي، حيث أصبحت إمكانية تسجيل التوازن المالي للمرة الأولى بعد أربعة سنوات أبعد مما كان متوقعاً. وسيطرت على الأخبار المالية في شهر أكتوبر عمليات البيع المكثفة في الأسواق العالمية، والتي نجمت عن مزيج من المخاوف بشان النمو العالمي واحتمال ارتفاع أسعار الفائدة. وقد تاثرت الأسواق الكويتية كذلك بعمليات البيع، حيث تراجعت بورصة الكويت بنسبة 1.7% على الرغم من تفوق أدائها مقارنة بمعظم نظيراتها في دول مجلس التعاون الخليجي. ومن غير المحتمل أن يكون لهذا التقلب تاثيرا كبيرا على التوقعات الاقتصادية الأساسية للكويت.

تراجع أسعار النفط

بعد ان بلغ سعر النفط الخام الكويتي ذروته متخطياً مستوى 83 دولار للبرميل في بداية أكتوبر، عاود تراجعه مرة أخرى في الأسابيع اللاحقة، بأداء مماثل لمختلف الأنواع العالمية للنفط، ليتراجع بنحو 18% بالغاً 70 دولار للبرميل في منتصف نوفمبر. وعكس هذا التحرك الارتفاع الحاد في الأسعار التي تم تسجيلهمنذ منتصف أغسطس، حيث تراجعت مخاوف السوق ما بين قيود الإنتاج، والطلب القوي وتقلص المخزونات من جهة، إلى مخاوف من وفرة العرض في أواخر العام الحالي من ناحية أخرى. ومن بين العوامل التي دفعت الأسعار نحو الانخفاض، قيام الولايات المتحدة بمنح إعفاءات جزائية مؤقتة إلى ثمانية من أكبر المشترين للنفط الإيراني، مما يعني ضمنا أن الامدادات النفطية الإيرانية لن تنخفض الى المستوى الذي كان متوقعا في السابق. هذا بالإضافة إلى الأخبار الخاصة بتسجيل إنتاج النفط الأمريكي مستويات قياسية بلغت 11.6 مليون برميل يوما في مستهل شهر نوفمبر وخفض صندوق النقد الدولي لتوقعات الطلب على النفط بسبب ضعف توقعات نمو الاقتصاد العالمي. ونتوقع ان يبلغ متوسط سعر النفط الخام الكويتي 70 دولار للبرميل في العام الحالي ثم 67 دولار للبرميل في العام 2019.

وتشير البيانات الصادرة عن الأوبك ان إنتاج النفط الخام الكويتي كان مستقرا في سبتمبر عند مستوى 2.81 مليون برميل يوميا، إلا انه سجل ارتفاعا بحوالي 100 الف برميل يوميا (اي بنسبة 4% تقريبا) منذ مايو بعد تخفيف القيود السابقة على إنتاج الأوبك. وقد تظهر بيانات اكتوبر تزايد الإنتاج بمستويات اعلى وتشير توقعاتنا المبدئية إلى افتراض ان يصل الإنتاج إلى 2.9 مليون برميل يوميا خلال الأشهر القادمة. إلا انه على الرغم من ذلك، فان الانخفاض الأخير في اسعار النفط بالإضافة إلى المخاوف من إمكانية زيادة العرض وفقا لما اشار إليه المسؤولون السعوديون قد ينطوي على نهج اقل توسعا في الإنتاج. ويدعم ذلك التوجه ايضا غياب علامات واضحة على استئناف الإنتاج في المنطقة المحايدة.

استقرار المبيعات العقارية

استقرت مبيعات العقارات في شهر سبتمبر بعد شهرين من التذبذب، حيث بلغت 200 مليون دينار كويتي بنمو نسبته 52% مقارنة بشهر أغسطس. ويعزى هذا النشاط بصفة رئيسية لارتفاع مبيعات القطاعين السكني والاستثماري (اي الشقق السكنية) بنسبة 46% و 71% على التوالي، وذلك على الرغم من البطء الاستثنائي الذي سجلته مبيعات شهر أغسطس. ويعود سبب ارتفاع إجمالي المبيعات إلى تزايد الصفقات التي بلغت 441 صفقة، لتصل بذلك إلى ما يقارب متوسط النصف الأول من العام. كما ارتفعت مستويات المبيعات أيضا بنسبة 38% على اساس سنوي، فيما يؤكد بداية الانتعاش التدريجي للقطاع استكمالا للتعافي الذي بداء العام الماضي.

ومن جهة أخرى، كان تغير الأسعار متفاوتا في سبتمبر. حيث يبدو ان أسعار قطاع العقار الاستثماري آخذة في الارتفاع، إذ ارتفعت أسعار الشقق السكنية على سبيل المثال للشهر الثالث على التوالي بعد تراجعها في وقت سابق من هذا العام. وتلقت الأسعار دعما من تزايد انشطة المبيعات، وربما ايضا على خلفية تحسن معنويات المستثمرين مع تحسن النشاط الاقتصادي. في المقابل، لا تزال الأسعار السكنية تبدي ضعفا، فعلى الرغم من تحسن المبيعات إلا أنها لا تزال متراجعة إلى حد ما على أساس سنوي.

قيمة المشاريع المرساة

ارتفعت معدلات ترسية المشاريع في الربع الثالث من العام مقارنة بالربع السابق (وهو أدنى مستوى لها منذ عدة أعوام)، إلا أنها بقيت ضعيفة نسبيًا حيث بلغت 380 مليون دينار كويتي. كما يعد هذا المستوى حوالي نصف متوسط مستوى ترسية المشاريع لكل فترة ربع سنوية خلال العام 2017 على سبيل المثال. حيث زاد تأخير وإلغاء ترسية المشاريع لأسباب تقنية إلى مستويات غير مسبوقة فيما تسبب في تراجع عددها في كل فترة ربع سنوية منذ بداية العام، مع تأجيل المشاريع المقررة إلى وقت لاحق من العام. ومنذ بداية العام، بلغت قيمة المشاريع التي تم ترسيتها 1.1 مليار دينار كويتي، بما يمثل 29% فقط من إجمالي 3.8 مليار دينار كويتي المخطط لها في العام 2018. ووفقا لهذا المعدل، لا يرجح تحقيق المعدل المخطط له بحلول نهاية العام. اما فيما يتعلق بالنظرة المستقبلية، من المتوقع زيادة وتيرة ترسية المشاريع- وإن كان ذلك غير مضمونا - في الفترات الربع سنوية القادمة، وفقا لقاعدة بيانات ميد للمشاريع.

تراجع وتيرة نمو الإنفاق الاستهلاكي

ارتفع نمو الإنفاق الاستهلاكي في أكتوبر إلى 2.6% على أساس سنوي مقابل 2.4% الشهر السابق، بدعم من عودة المسافرين وبداية العام الدراسي الجديد. ويعزى هذا النمو بصفة رئيسية لقوة مبيعات السيارات (زادت بنحو 13% على أساس شهري). وكان نمو الخدمات الإستهلاكية بنحو1.7% متواضعا، في حين انخفض الإنفاق على السلع غير المعمرة (0.5%-) للشهر الثالث على التوالي. ولم يستطعهذا الأخير الحفاظ على الزخم القوي الذي شهده في وقت سابق من العام. إضافة إلى ذلك، فإنه على الرغم من ضعف النشاط بصفة عامة، إلا أنه ما يزال من المتوقع حدوث انتعاش معتدل في الإنفاق لينهي العام مرتفعا بنسبة تتراوح ما بين 4% إلى 5% بدعم من ارتفاع مستويات الثقة ونمو سوق العمل وانخفاض التضخم.

تراجع مستويات التضخم بحدة

انخفض معدل التضخم الرئيسي في سبتمبر إلى أدنى مستوياته خلال 14 عاما ببلوغه 0.3% على أساس سنوي متراجعاً من مستوى 0.9% في اغسطس. ويعود سبب التراجع إلى انخفاض معدلات تضخم القطاع السكني والتي سجلت تراجعا بنسبة 1.5%- من 0.9% في الشهر السابق. وتضخم اسعار المواد الغذائية الذي بلغ 0.4% مقابل 1.4% في أغسطس. ويعزى تراجع معدل تضخم القطاع السكني نتيجة لتاثير سنة الأساس في أعقاب الارتفاع الذي شهده شهر سبتمبر من العام الماضي، حيث ظلت إيجارات المساكن ثابتة مقارنة بالشهر السابق. من جهة أخرى، تراجع أسعار المواد الغذائية على خلفية انخفاض أسعار الأسماك والمأكولات البحرية والتي عادت إلى مستوياتها الاعتيادية إلى حد ما، بعد الارتفاع الملحوظ في أسعارها في يوليو. إلا انه على الرغم من ذلك، خفت حدة الضغوط التضخمية الأساسية. حيث انخفض معدل التضخم باستثناء المواد الغذائية والقطاع السكني - أحد مقاييس التضخم "الأساسي" - إلى 1.5% على أساس سنوي مقابل 1.9% في الشهر السابق بسبب انخفاض التضخم في معظم الفئات الأخرى، وخاصة الملابس والنقل والبنود المتنوعة.

وسيتطلب الوضع الآن بعض الارتفاعات الكبرى في الأسعار خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة من العام للوصول إلى توقعاتنا لمتوسط التضخم السنوي عند مستوى 0.8% للعام 2018 بأكمله، حيث ترتفع الآن إمكانية أن يصل إلى مستوى أقل قليلاً يتراوح ما بين 0.6-0.7 %.

انخفاض النمو الائتماني

انخفض نمو الائتمان إلى 1.7% على أساس سنوي في أغسطس مقابل 2.4% في يوليو. وجاء هذا التراجع على خلفية الانخفاض الشامل في التسهيلات الائتمانية المقدمة للشركات (1.6%) والقطاع العائلي (6.0%)، هذا بالإضافة إلى انخفاض إضافي في التسهيلات الائتمانية لشراء الأوراق المالية (8.1%-). وشهدت معظم قطاعات الأعمال نموًا هامشيا أو استقرت مستوياتها دون تغير، إلا أن التسهيلات الائتمانية للقطاع التجاري سجلت تراجعاً بواقع 36 مليون دينار كويتي. وفي ذات الوقت، تراجعت الودائع الخاصة أيضا بحوالي 140 مليون دينار كويتي خلال الشهر بسبب تراجع الودائع الادخارية، الأمر الذي أدى إلى بلوغ نسبة النمو لنسبة 4.7% على أساس سنوي، وذلك على خلفية تراجع المعروض النقدي إلى 4.4%. وقد تتاثر بيانات الائتمان والودائع الضعيفة بقلة عدد أيام العمل خلال شهر أغسطس بسبب العطلات الرسمية.

ومؤخرا قام بنك الكويت المركزي بإدخال تعديلات على نظم ولوائح الإقراض لتتماشى مع التطورات الاقتصادية الأخيرة، حيث اصبح الان بإمكان المقترض الحصول على تسهيلات ائتمانية حتى 25 ضعف الراتب او بحد اقصى 25000 دينار كويتي، مرتفعاً من 15 ضعف الراتب او بحد اقصى 15000 دينار كويتي، كما سيطالب البنك المركزي الآن إثبات مستندات الشراء فقط بالنسبة للقروض السكنية، مع تخفيف القيود على القروض الاستهلاكية.

تراجع أسعار الأسهم

انخفض المؤشر العام لبورصة الكويت للأوراق المالية بنسبة 1.7% في أكتوبر. ويعزى ذلك إلى حد كبير إلى تراجع مؤشر السوق الأول (2-%) على أساس شهري) متاثرا بتراجع أسواق الأسهم العالمية. في واقع الأمر، قام المستثمرون الأجانب (دول مجلس التعاون الخليجي وآخرون) بعمليات بيع تقارب قيمتها 20 مليون دينار كويتي خلال الشهر، مع احتمال تاثرهم بعودة الأسواق العالمية إلى التذبذب. وكان اداء الكويت ضعيفا مقارنة بمؤشر مورغان ستانلي للأسواق الخليجية الذي ارتفع بنسبة 1.2% على أساس شهري، مدعوما بارتفاع السوق القطري، مع تراجع معظم الأسواق الخليجية الأخرى. إلا انه على الرغم من ذلك، تحتفظ التدفقات الأجنبية حتى تاريخه بمستويات قوية، حيث بلغت 122 مليون دينار كويتي. وفي ذات الوقت، انعكس تراجع أسعار الأسهم على انخفاض القيمة السوقية، حيث بلغت 28.7 مليار دينار كويتي، بتراجع 2.1% مقارنة بمستويات شهر سبتمبر.

كما تراجعت السيولة إلى متوسط التداولات اليومية بقيمة 13.5 مليون دينار كويتي في أكتوبر، أي حوالي نصف مستويات الشهر السابق، بعد أن اكملت الكويت النصف الأول من ترقيتها ضمن مؤشر فوتسي للاسواق الناشئة. وعلى الرغم من أن الحافز الإيجابي من إدراج المؤشر قد دعم السوق في العام 2018، حيث لا يزال الاداء السنوي إيجابيا بنمو بلغت نسبته 4.4%، إلا انه قد تكون هناك حاجة إلى محفزات إضافية لبورصة الكويت للاستفادة من زخم ترقيتها ضمن المؤشر. وبصفة عامة، تراجعت السوق نسبيا في وقت سابق من هذا العام، وسجل شهر اكتوبر ثالث شهر على التوالي من التراجع. اما فيما يتعلق بالنظرة المستقبلية، نتوقع رؤية المزيد من دعم الأسعار في ديسمبر على خلفية التدفقات غير النشطة الإضافية من الشريحة الثانية من إدراج السوق ضمن مؤشر فوتسي.

مبيعات قوية للعقار في سبتمبر بعد تذبذب دام على مدى الشهرين الماضيين نتيجة عوامل موسمية

ترسية المشروعات تتراجع في الأشهر التسعة الأولى من العام لتبلغ 1.1 مليار دينار

تراجع مستويات التضخم إلى أدنى مستوياتها على مدى 14 عاماً عند مستوى 0.3 % على أساس سنوي في سبتمبر

الجاسم: استعادة استقرار رحلات الخطوط الكويتية من مبني t4

يوسف الجاسم

أعلن رئيس مجلس إدارة الخطوط الجوية الكويتية يوسف عبدالحميد الجاسم بانه وبفضل الله ثم جهود سلطات الطيران المدني وطواقمه الفنية التي ساعدت وتعاونت بالتجهيز الفني لممرات الطائرات بعد أزمة تراكم المياه التي حدثت خلال الأسبوع الماضي فإنه يسرنا ابلاغ عملاءنا الكرام بانه واعتبارا من الساعة ١١ من مساء يوم الجمعة الموافق ٢٣ نوفمبر٢٠١٨ تم بالتنسيق مع سلطات الطيران المدني البدء بإعادة تشغيل رحلات الخطوط الجوية الكويتية القادمة والمغادرة من وإلى دول الخليج العربي والدول العربية وأوروبا من خلال مبنى الركاب رقم٤ (T4) وهي الرحلات التي كان يتم تشغيلها بانتظام من المبنى نفسه قبل أزمة تراكم مياه الأمطار مما يعني استعادة استقرار رحلاتها وتشغيلها من (T4) مكررين اعتذار الشركة للعملاء الكرام عن أي ازعاج قد تعرضوا له خلال فترة الاستخدام المشترك لمبني الركاب ١ (T1) ومبنى الركاب٤ (T4) خلال الفترة الماضية شاكرين لهم تفهمهم وتعاونهم متمنيين السلامة للجميع.

بنك الخليج يعرب عن تقديره لأبطال الكويت بعرض خاص

محمد القطان

أعرب بنك الخليج عن امتنانه لـ "ابطال الكويت"، انطلاقاً من العمل الشاق الذي بذلوه وتفانيهم في اداء واجبهم والجهود المخلصة في التعامل مع الحوادث الناتجة من تداعيات الإمطار خلال فترة الأسبوع الماضي، والتي ادت الى التصدي لأي اخطار قد تهدد امن وسلامة المواطنين والمقيمين.

وتأكيداً على استمرارية عرض "ابطال الكويت" الخاص خلال الفترة من 18 نوفمبر الجاري وحتى 28 فبراير 2019، وبموجب العرض سيحظى المشاركون المؤهلون على هدية نقدية تصل إلى 300 دينار كويتي عند تحويل رواتبهم إلى بنك الخليج، إلى جانب الحصول على بطاقة ائتمانية مجانية لمدة عامين من غير رسوم اشتراك، وقرض حسن بقيمة تصل إلى 10,000 دينار كويتي بفائدة 0% مع فرصة كبرى لدخول السحب للفوز بجائزة 250,000 دينار كويتي من حساب الراتب.

وقال محمد القطان، نائب المدير العام للمجموعة المصرفية للأفراد في بنك الخليج: "يعرب بنك الخليج عن شكره وتقديره لأبطال الكويت، الذين هبوا لمساعدتنا في مواجهة تداعيات الامطار، وتكريما لتفانيهم، صممنا عرض فريد للتعبير عن خالص شكرنا وتقديرنا لجهودهم، والتاكيد على التزام بنك الخليج برد الجميل لبلدنا الحبيب ولكل شعب الكويت".

ويسري العرض على موظفي وزارة الدفاع، ووزارة الداخلية؛ وزارة الكهرباء والماء وزارة الأشغال العامة؛ وبلدية الكويت، والإدارة العامة للإطفاء، والطوارئ الطبية؛ والحرس الوطني؛ ووزارة الإعلام والطيران المدني.

بيت العرب ينظم المسابقة تحت مظلة الديوان الأميري

بنك برقان الراعي الماسي لمهرجان الكويت للخيول العربية

أعلن بنك برقان عن رعايته مؤخراً لمهرجان الكويت للخيول العربية 2018 للسنة الرابعة على التوالي، والتي تتماشى مع التزامه بالحفاظ على الإرث الثقافي العربي والكويتي و دعمه المستمر لقطاع الرياضة بشكل عام. واستضاف بيت العرب مسابقة الخيل العربي المصري الرابعة يومي 16 و17 نوفمبر، بينما ستقام المسابقة الوطنية السابعة للخيول العربية من 29 نوفمبر وحتى 1 ديسمبر.

وتحت مظلة الديوان الأميري ورعاية سمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح، نظم بيت العرب هذه الفعالية التي تقام سنويا وتهدف إلى الحفاظ على تاريخ الخيول العربية وتربيتها، باعتبارها جزءا مهما من التراث الثقافي الكويتي والعربي.

ويشرف على البطولة الوطنية الاتحاد الأوروبي لمنظمة الخيول العربية "إيكاهو"، والذي يعتبر الهيئة الرسمية المسؤولة عن إدارة البطولات المحلية والدولية المماثلة. ويحظى مهرجان الكويت الوطني للخيول العربية باهتمام كبير من عشاق الخيول العربية، وهو معروف على نطاق واسع بمشاركته النشطة والواسعة بين مربي الخيل من العرب، محليا وإقليميا.

أما "مركز الجواد العربي" الذي يعرف اليوم باسم "بيت العرب" (مربط دولة الكويت الرسمي للجواد العربي)، فتاسس عام 1980 للحفاظ على أصالة الجواد العربي في الكويت وحمايته. وبناء على أمر من صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، تم نقل تبعية "بيت العرب" رسمياإلى الديوان الأميري في نوفمبر 2012.

والتزاما منه بالحفاظ على الإرث التاريخي الغني للكويت، يواصل بنك برقان رعايته لمثل هذه الفعاليات الثقافية الوطنية لتسليط الضوء على أهمية هذا التقليد وزيادة الاهتمام فيه من قبل المجتمع المحلي. كما يحرص البنك على تشجيع التوسع في الرياضات التنافسية والأنشطة الترفيهية لما فيه خير لصحة وتنمية الأجيال المقبلة.